منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مصر تبحث عن إقتصاد بديل

تجربة تعاونية زراعية حديثة

ورقة تجارب

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

مشروع الاقتصاد البديل في المنطقة العربية (مصر والسودان والمغرب وتونس ولبنان) (2024)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مصر تبحث عن إقتصاد بديل

تجربة تعاونية زراعية حديثة

ورقة تجارب

كتابة: محمد عبد الحكيم

مراجعة: عمر سمير

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

مدير/ة المشروع: نصاف براهمي

مقدمة

يعرف التحالف الدولي للتعاونيات المؤسسة التعاونية بوصفها هي جماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختياريا لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة و الرقابة

وقد بدأت الحركة التعاونية في مصر بداية مبكرة، حيث نشأت أولى الشركات التعاونية على يد عمر باشا لطفي عام 1921، وقد اتسمت المرحلة الأولى للحركة التعاونية المصرية (الممتدة من 1921 :1952) بإنتشار نماذج تعاونية شبه ديموقراطية، كانت تستهدف بالأساس دعم المنتجات الوطنية ومواجهة سياسات الاستعمار الاقتصادي، ومنذ عام 1952 تلقت الحركة التعاونية دعما اقتصاديا كبيرا من الدولة، حيث صدرت سلسلة من القوانين الداعمة للحركة التعاونية، وقدمن لها دعما اقتصاديا وماليا ضخما[1].

كام كان لصدور قوانين الإصلاح الزراعي دورا كبيرا في انتشار ودعم التعاونيات الزراعية، إلا أن هذه المرحلة تميزت بإنهاء تعددية وديموقراطية الأشكال التعاونية، ليتم تسييد نمط الجمعيات التعاونية المسيطر عليها من قبل الجهاز الحكومي، ويتم مقايضة حرية واستقلالية الحركة التعاونية بالدعم المالي والسياسي الكبير لها، ومنذ منتصف السبعينات شاهدت القوانين التعاونية المصرية إلغاء الكثير من أشكال الدعم الموجه للحركة التعاونية، وتقييد الكثير من التسهيلات الاقتصادية للتعاونيات مع إبقاء القوانين على أدوات السيطرة الحكومية على الحركة التعاونية، وهو ما أدى الى افراغها الكامل من مضمونها وتهميشها اجتماعيا[2].

ويمكن اعتبار الحراك الاجتماعي والمدني الذي شهده المجتمع المصري منذ مطلع الألفية الثانية هو المرحلة الثالثة للحركة التعاونية المصرية، حيث شهدت هذه المرحلة انطلاق الكثير من المبادرات والفعاليات والتجارب التي تسعى لإحياء نمط الاقتصاد التعاوني في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي كانت نتيجة لسيطرة وهيمنة السياسات النيوليبرالية، وتمثلت هذه المبادرات والتجارب في العديد من مبادرات الإسكان الشعبي (الإتحادات الملاكية الصغيرة)، مبادرات وتجارب الزراعات الجماعية، وبعض المبادرات الخدمية في قطاعات الخدمات مبادرات النقل الطلابية.

وقد وعت المرحلة الثالثة من الحركة التعاونية أهمية استقلال الحركة التعاونية، وتعديل قوانينها، وهو ما تمثل في المطالبات

تجربة سنابل الخير التعاونية الأهداف والأنشطة والمحطات والإنجازات

نشأت المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات*، للعمل على إعادة إحياء نمط الاقتصاد التعاوني في مواجهة السياسات النيوليبرالية، ودعم إنشاء نماذج مختلفة من المؤسسات التعاونية الديمقراطية، والعمل على تطوير آليات وأدوات الإدارة التعاونية بشكل تشاركي وديموقراطي، وقد نجحت المبادرة في تطوير نموذج تعاوني حديث تشاركي وديموقراطي، وهو نموذج الشركات التعاونية

وقد بدأت تجربة شركة سنابل الخير التعاونية للنباتات العطرية عام 2017 عبر تجمع عدد 7 مزارعين من مزارعي النباتات الطبية والعطرية بقرية الشواشنة بمحافظة الفيوم – مصر وذلك لمحاولة مواجهة تحكم التجارالوسطاء بدعم من برنامج تعاون الذي نفذته جمعية شباب مصر لتنمية المجتمع المحلي بالفيوم وبتمويل من مؤسسة دروسوس الدولية وهو البرنامج الذي تبنى تطبيق نموذج الشركات التعاونية الذي أعدته وطورته المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات

للبدء في زراعة جماعية عبر توحيد المنتج الزراعي خلال الموسم الزراعي للنباتات الطبية والعطرية وبتحديد محاصيل النباتات الطبية والعطرية القابلة للتصدير والتي لها أيضا سوق محلي جيد بنجاح التجربة مع المجموعة الأولى المكونة تشكلت مجموعة أكبر مكونة من 30 مزارع /ة ليتم تأسيس وإشهار شركة سنابل الخير التعاونية للنباتات الطبية والعطرية والتى تم إشهارها سنة 2020 م كشركة ذات مسؤولية محدودة تتبع لوزارة الاستثمار المصري و بلائحة عمل مشهرة تتضمن المبادئ والقيم التعاونية وتنحصر علاقتها بالحكومة في الإشهار وعملية دفع الضرائب (الشركة ما زالت معفاة من الضرائب في الخمسة سنوات الاولى)

حيث تعمل التعاونية بنظام ديمقراطي تشاركي في إدارة التعاونية عبر لائحة داخلية منظمة للعمل و ذلك من خلال إدراج القيم والمبادئ التعاونية في اللائحة المنظمة ووضع السياسات الحاكمة للتعاونية يعتمد الأعضاء داخل التعاونية قاعدة «رجل واحد صوت واحد «فلا يؤثر حجم الأسهم للعضو على آليات اتخاذ القرار ويتم تيسير أمور التعاونية عبر مجلس إدارة ولجنة مراقبة منتخبين من قبل الجمعية العمومية يتم تحديد صلاحياتهم من قبل الأعضاء المؤسسين

*المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات مصر هي مبادرة أطلقت في عام 2014 لعدد من الباحثين والناشطين التعاونين وتم إشهارها بشكل قانوني في22 20 كشركة تعاونية باسم تعاون مصر لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني

تجتمع الجمعية العمومية مرة كل موسم زراعي لتخطيط لزراعة الموسم ومناقشة التحديات التي تواجهها التعاونية أو التعاقدات الكبرى للتعاونية تجتمع الجمعية العمومية كل عام لتوزيع الارباح كل على عدد الأسهم لكل عضو

تمثل النساء 22 من اجمالى 30 عضو مؤسس بينما يمثل الرجال 8 حيث تشارك سيدتين في مجلس ادارة الشركة بينما يمثل الرجال 3 أعضاء في مجلس الإدارة

أشار المزارعين من أعضاء التعاونية إلى أن الصعوبة الأولى التي واجهتهم خلال تأسيس التعاونية هي عملية توحيد الزمام الزراعى (توحيد مساحة الزراعة) حيث تعانى الزراعة المصرية من تقزم مساحات الملكية الزراعية خصوصا وأن النسبة الأكبر من أعضاء التعاونية هي من النساء من صغار المزارعين والذين تتراوح حجم ملكيتهم كما أوضح المشاركين بين 3 و11 قيراط وقد نجحت المجموعة في المرحلة الأولى قبل تأسيس الشركة في توحيد مساحة 9 أفدنة للزراعة الجماعية التعاونية اتسعت تدريجيا مع استخدام وتفعيل مفهوم رأس المال الاجتماعي وشبكات العلاقات المتاحة لأعضاء التعاونية وصولا لزراعة مساحة 30 فدان بشكل جماعي منذ عام 2022 حتى الآن

كما أشار المزارعين أعضاء الشركة خلال اللقاء بهم إلى أن الصعوبة الثانية التي واجهتهم كانت سيطرة التجار على سلسلة القيمة والإمداد على عملية الزراعة والتجارة حيث يقوم التاجر بتسليم المزارعين مستلزمات الزراعة في بداية الموسم على أن يخصمها من سعر البيع وهو ما يجعله يتحكم بسعر البيع

كما أن التاجر المحلي بالقرية يقوم بالتوريد لتاجر بمدينة ابشواى ليقوم بدوره بالبيع لتاجر بمدينة بنى سويف ومنه يتم البيع إلى الشركة المصدرة بالإسكندرية وهو ما ينعكس بشكل كبير على انخفاض أرباح المزارعين حيث أوضح أحد المزارعين إلى أن المزارع يبيع طن الشيح قبل إنشاء التعاونية بمبلغ 14 ألف جنيه بينما تشتريه الشركة المصدرة بالإسكندرية بمبلغ 72 ألف جنيه.كما أشار المزارعين الى تأثير المساحات القزمية المزروعة على عملية تطوير المنتج الزراعى وسيطرة التجار حيث شرح لنا المزارعين أن المزارع الفرد بملكية قزمية مضطر الى بيع المنتج اخضر بدون تجفيف

للتجار حيث أن مساحة الأرض الصغيرة لا تسمح بقيامه بعملية التجفيف التي تحتاج لمساحة إضافية وهو ما يملكه التاجر الذى يجمع المزروعات من المزارعين ويقوم بتجفيفها وهو ما أدى لحماس المزارعين لإنشاء التعاونية للعمل على توفير منشر جماعى (مساحة تجفيف) مزروعاتهم

العمل التعاوني والمكاسب الاقتصادية للتعاونية

اكتسبت التعاونية العديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدا ذلك مؤثر وواضح في رحلتها خلال 4 أعوام يرجع ذلك للعمل التعاوني والذي يكاد ان يكون هو الحل للوضع الراهن أشار المزارعين من أعضاء التعاونية الذين إلتقيناهم إلى أن التعاونية ساعدت المزارعين على توحيد المساحة المزروعة مما زاد من حجم الإنتاج للمجموعة وإعطاء المجموعة فرص جيدة للتفاوض على بيع المحصول في نهاية الموسم الزراعي حيث تمكن المزارعين من زراعة مساحة ما يقارب من 30 فدان عام 2022 وهو ما ينتج متوسط إنتاج لمنتج مثل منتج الشيح «البابونج» 120 طن للمساحة الاجمالية وهو حجم إنتاج لن يتمكن صغار المزارعين من قبل الحصول عليه بسبب تفتت الحيازات الزراعية وهو ما يسمح للمزارعين بقدرة تفاوضية أعلى كما يسمح لهم بالتعامل المباشر مع الشركة المصدرة بالإسكندرية كما يسمح للمزارعين بتأجير مساحة ارض كمنشر للتجفيف وهو ما لم يكن متاح مع المساحات الصغيرة وضعف حجم الإنتاج.

كما أشار المشاركين بالدراسة من أعضاء التعاونية إلى أن العمل داخل النظام التعاوني الديمقراطي الذى تم تدريبهم عليه من مركز تعاون مكن المزارعين من تقسيم المهام الزراعية والتسويقية و وكذلك توزيع مستلزمات الزراعة بشكل عادل و وفر للجميع أجور على الأعمال الزراعية على عكس ما كان شائعا لدى المزارع المصري من عدم تحميل تكلفة العمل للمزارع على تكلفة المحصول لاعتبارات لدى الفلاح أنه المالك للأرض لذا فان توزيع الأعمال داخل التعاونية بشكل ديمقراطي باجر يحدده المزارعين قبل الدورة الزراعية جعل الفلاح يشعر بفارق كبير في الدخل لحصوله على أجر وأرباح بيع المحاصيل التى تقسم عليهم بعد كل موسم زراعي أو كل عام بناء على النظام المالي المتفق عليه داخل اللائحة المنظمة للعمل حيث تشير بيانات الشركة التعاونية إلى وصول متوسط الدخل الشهرى للمزارع إلى 3400 عام 2023 ووصول الربح السنوي الى 42 ألف جنيه لأعضاء التعاونية عن عام 2023.

كما تمكنت التعاونية من إضافة مكسب اقتصادي آخر من خلال تحليل سلسلة القيمة للمحاصيل الزراعية وتنفيذ تدخلات حقيقية حيث تم الغاء سلسلة الإمداد الطويلة للتجار عند بيع المحصول للحصول على عروض بيع أفضل بالإضافة إلى أن المجموعة تمكنت من توفير مساحة.فدان ارض ليكون منشر للمحاصيل حيث كان يعاني المزارعين من صغر حجم الأراضي المملوكة فلا يتمكن الفلاح من الاقتصاص من الارض لعمل منشر للمحاصيل خصوصا مع الحجم الصغير للمحصول ولكن تخطت التعاونية هذه العقبة بتوفير منشر (هو قطعة أرض يخصصها المزارع لتجفيف المحصول بشكل طبيعي) من مساحة الأرض الكلية المملوكة للمجموعة وساعد ذلك على اكتساب المنتج لقيمة مضافة بعد إجراء عملية التجفيف مما مكنهم من بيعها بسعر أعلى وزيادة أرباح المزارعين.كما تمكنت تعاونية سنابل الخير من توفير مخزن بمساحة يمكنها من تخزين المحاصيل الزراعية به مما مكنها من فرصة التفاوض على السعر بشكل أفضل حيث كانت تضطر للبيع بشكل سريع لعدم توفر مكان التخزين كذلك ساعد المخزن في الاحتفاظ بالمحصول وبيعه في فترات ارتفاع سعره في السوق

سنابل الخير الفرص والتحديات

1. العمل التعاوني والتأثير المجتمعي

يخلق العمل التعاوني روح من التلاحم المجتمعي والحميمية في العلاقات وذلك بعد رحلة طويلة للاعضاء من الصراعات الإيجابية للوصول إلى منظومة عمل ديمقراطية مبنية على مصلحة الجميع وتقدير الجهد المبذول للفرد وتجعل سبل التعلم وتطوير الاخر متاحة دون النظر الى ما تخلقه الرأسمالية من منافسة سلبية واحتكار للمهنية سعيا للسيطرة. أشار عدد من المبحوثين من خارج أعضاء التعاونية انه بعد مرور عدة مواسم على الشركة التعاونية وتحقيق أرباح جيدة تداول المزارعين المجاورين لأراضي الأعضاء سعر البيع التى استطاعت التعاونية الحصول عليه وهو فرق سعر كبير لم يعتد المزارعين سماعه.في الموسم التالي بدء كل مزارع يملك 2 او 3 قيراط (القيراط = 175 م) بالبيع للتعاونية محصوله وبدأت التعاونية بإعطاء المزارعين أسعار بيع جيدة عن التجار الذين كانوا يستغلون المزارعين بشرائهم منتجاتهم بسعر بخس.كما قام أشار عدد من المزارعين من خارج التعاونية أن التعاونية أتاحت للمزارعين من خارج التعاونية القيام بالتجفيف لدى التعاونية وبدأت التعاونية بالتفكير في تقديم خدمة مجتمعية للجيران بالسماح لهم بالتجفيف في المنشر بأسعار رمزية

كما أشارت رشيدة هلال رئيس مجلس الإدارة الجديد المنتخب للتعاونية و عدد من السيدات من أعضاء التعاونية إلى أن التعاونية تمكنت بدون اي تخطيط الى تمكين السيدات بشكل حقيقي فقد خلق العمل وامتلاك المزارعات لاصوات في اتخاذ القرار فرصة لإثبات الذات لدى السيدات وتشجيع البعض في أداء ادوار اخري داخل العملية الزراعية كانت مقتصرة على الرجال مثل التفاوض على المحصول أو العمل الإداري والتسويق والمحاسبي وهو تحول حقيقي داخل المجتمع من قبول مجتمعي للعب المرأة أدوار جديدة مزاحمة بها الرجال من خلال حماية مجتمعية من قبل أعضاء التعاونية وكذلك إدراك الرجال المشاركين في التعاونية من تقديم مصلحة المجموعة عن المصلحة الفردية

أشارت ام محمد أحد أعضاء التعاونية وعدد من الأعضاء إلى التفات التعاونية الى شكوى أعضائها من غلاء الأسعار وتدهور الوضع الاقتصادي في الجوانب المختلفة مما انعكس بشكل كبير على أسرهم منهم كغيرهم من المصريين فقرر الأعضاء مواجهة ذلك عبر تخصيص مساحة من الأرض لزراعة المحاصيل المعيشية التي تكفي حاجة الأعضاء في كل موسم لتقليل العبء المادي بتوفير المتطلبات الغذائية لمنازلهم

كما شاركت التعاونية في عدد من المبادرات التي تساهم في تنمية القرية كانت من من أهم هذه المحطات «مبادرة أصلك الطيب» وهي مبادرة لرجال أعمال من أبناء قرى الصعيد بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير مرافق الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي داخل القرية التي ينتمي إليها أحد رجال الأعمال المؤسسين للمبادرة حيث يساهم أعضاء التعاونية في تنظيم أداء الحملات الصحية والتعليمية والاستفادة من علاقاتهم الاجتماعية والتنظيمية داخل مجتمعاتهم وإيمانا منهم في المساهمة المجتمعية للأعضاء وقد عززت مشاركة أعضاء التعاونية في زيادة الوعى المجتمعى بالعمل الجماعي وإقبال عدد من المزارعين على زيارة الشركة

2. العمل التعاوني والبيئة

زاد الوعي لدى المزارعين في التعاونية فيما يخص التغيرات البيئية المؤثرة على أراضيهم فعند الحديث معهم رصدنا معهم عدد من المشكلات التي واجهتهم خلال الأعوام السابقة بسبب التغير المناخي مثل

- تغير في أشهر الحصاد والتشتيل بفارق شهر في الموسم الواحد عن المواعيد التى اعتادها الفلاح في السابق.
- ارتفاع درجة الحرارة غير من عدد مرات الرى للمحصول.
- تأثير درجات الحرارة على نسبة الزيوت للنباتات العطرية.

إن اعتماد استخدام السماد العضوى داخل التعاونية ساعدها في قدرتها على التصدير لبعض الدول التى لم تكن تعمل معها بسبب مطابقة العينات الزراعية لها بالنسب والمعايير التي تضعها تلك الدول

شرح لنا المزارعين كيف و لماذا لا يرحب المزراع بعملية الزراعة البيئية ؟ حيث أشاروا إلى أن الفلاح يدرك قيمة الزراعة العضوية سواء من حيث مردودها الاقتصادي عليه أو البيئي على أرضه لا يحتاج الفلاح لإقناعه بالزراعة العضوية فهو يعلم جيدا مدى تأثير ذلك على خصوبة الأرض وحجم المحصول ويعي ايضا احتياج السوق للمحاصيل الاورجنك وخاصة السوق التصديرية ولكن لا يستطيع المزارع تحمله تكلفة الزراعة العضوية مقارنة بما تقدمة له الزراعة باستخدام الكيماويات من وفر المحاصيل وإدراكه لتأثير ذلك على الأرض وعلى الصحة ولكن الحاجة للمال والالتزامات المتكبل بها تجعله يفضل المنفعة القريبة عن ضرر بعيد يحلم أن يتجاوزه حيث تبين من اللقاء إلى أن المزارعين في مساحات الأرض القزمية والصغيرة ومع حجم محصول صغير يفضلو الزراعة باستخدام الكيماويات نظرا لتخفيض الزراعة العضوية لحجم المنتج الصغير من الأساس في السنوات الأولى وهو ما لا يعوضه ارتفاع السعر كما يقول المزارعين كما أشار المزارعين الى أن السوق في الزراعات التقليدية لا يفرق بين المنتج العضوي وغير العضوي إلا في حالات وأسواق نادرة لا يتمكن المزارع الصغير من الوصول لها بكميات بسيطة

وقد استطاعت تعاونية سنابل الخير على تطبيق الزراعة العضوية بدات في ذلك من خلال تطبيق ممارسات زراعية تعتمد على كمية الاسمدة الكيميائية المستخدمة حيث بدأت في المرحلة الأولى تطبيق معدل 2:1 كمية السماد العضوي للسماد الكيماوي

ايضا تم استخدام المخلفات الزراعية المستخرجة من الأرض في إمدادها لاحواض تم إنشاؤها لتصنيع السماد العضوي الكمبوست وبذلك توفير كميات جيدة من السماد تكفي الأرض وعدم التخلص من المخلفات بالطرق التقليدية مثل الحرق والذي يسبب أضرار بيئية عظيمة

وقد اعتمدت تعاونية سنابل الخير على تطوير زراعتها لزراعة عضوية كما أشار الأعضاء بدافع من تشجيع الشركات المصدرة وارتفاع السعر خصوصا مع ارتفاع حجم المحصول في حالة الزراعة التعاونية وهو ما جعل فارق السعر يظهر بوضوح للمزارعين كما تمكنت الشركة عبر مركز تعاون من التواصل مع مؤسسة (اكسس أجرى كلتشر) من تدريب أحد الأعضاء رشيدة لتصبح مدربا على الزراعة العضوية وتنفيذ عدد من التدريبات على الزراعة العضوية للمزارعين من أعضاء التعاونية وغيرهم

وفي سؤال حول الفارق بين تجربتهم في الشركة التعاونية والجمعية التعاونية الموجودة بالقرية أشار المزارعين إلى أن الجمعية التعاونية هي مؤسسة حكومية تقدم بعض الخدمات خصوصا في عملية توزيع السماد واثبات ملكية الأرض وشراء بعض المحاصيل ولا علم لهم عن أرباحها ولا تتدخل في العملية الزراعية بينما في الشركة التعاونية هم ملاك للشركة يقومون بالزراعة بشكل جماعى ويقومون بتوزيع الأرباح بينهم وتحديد أجورهم وأدوارهم ولديهم اجتماع شهرى أصبحوا حريصين عليه جدا ويرى المزارعين أن نقطة الضعف في نموذج الشركة هو اضطرارهم لدفع الضرائب بدءا من العام المالي القادم وحرمانهم من كافة المميزات والخدمات المقدمة للجمعيات التعاونية كالحصول على الأسمدة والتقاوى بأسعار مخفضة

كما أشار المزارعون إلى أن نموذج الشركات التعاونية قد أتاح لهم التملك بشكل جماعي وتعاوني وإدارة ملكياتهم بأنفسهم بشكل ديمقراطي وهو ما أتاح لهم فرص جيده في السوق وقدرات على الحركة والنمو كما أتاح لهم فرص حشد الأمكانيات المجتمعية المحيطة بهم والتأثير في مجتمعهم إلا أن هذا النموذج يحرمهم من عدد من المميزات الأقتصادية المتمثلة في الأعفاءات الضريبية والجمروكية التى تحصل عليها الجمعيات التعاونية كما أنهم مازالو متمتعين بفترة الأعفتؤ الضريبى كشركة حديثة النشأة ويتمنوا ان يستطيعوا الاستمرار في المنافسة وتحقيق الارباح في حالة انتهء الاعفاء الضريبي أو أن يتم تعديل قانون التعاونيات المصري ليشمل كافة الأشكال التعاونية الحديثة

هوامش

1 كتاب التعاونيات أداة للتحرر والتقدم – سامح سعيد عبود - مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. (1 يناير 2015)

2 كتاب التعاونيات وأسئلة التنمية – محمد عبد الحكيم ابراهيم – دار صفصافة للنشر 2024

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.